



## المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الاجتماع الرابع لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة

المعنية بتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف

روما، إيطاليا، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015

الهدف والعناصر المحتملة لبروتوكول ملحق بالمعاهدة الدولية

### موجز

تنص المهمة (ج) من المهمات المقترحة لمزيد من العمل الواردة في تقرير مجموعة العمل عن اجتماعها الثالث، الذي أُحيل إلى الجهاز الرئاسي بموجب الوثيقة IT/GB-6/15/6، على إعداد مسودة تعديل في المعاهدة أو بروتوكول ملحق بالمعاهدة بهدف استكمال نظام الاشتراك لتشجيع الاستخدام الكثيف وبالتالي ضمان إيرادات لصندوق تقاسم المنافع وتوسيع نطاق المحاصيل المشمولة في المعاهدة.

ويتضمن مشروع الاتفاق الموحد لنقل المواد المنقح الذي طلبته مجموعة العمل (الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3) في الملحق 3 العديد من الأحكام حول نظام الاشتراك. واستناداً إلى مداوات مجموعة العمل، يحدد مشروع الاتفاق الموحد لنقل المواد المنقح جوانب من النظام لا بدّ لها لكي تُستكمل من الاعتماد على صك قانوني دولي على النحو المبين في المهمة (ج) من المهمات المقترحة لمزيد من العمل المتفق عليها من قبل مجموعة العمل. وتعدّ التعليقات على العناصر الهيكلية لإنشاء نموذج/ نظام اشتراك (الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3) في الملحق 4 بإيجاز بعض العناصر الممكنة.

وبناءً على طلب الرئيسين المشاركين اللذين أعربا عن رغبتهما في تعظيم نتائج عمل مجموعة العمل، ومن أجل توضيح المكونات الممكنة لسك محتمل بموجب المهمة (ج)، تتضمن هذه الوثيقة العناصر الأساسية المحتملة وعناصر نصية توضيحية حول الصك القانوني الدولي المحتمل لاستكمال نظام الاشتراك. وتأخذ العناصر المدرجة في الاعتبار البلاغات الواردة من مجموعة العمل وتشكل قائمة توضيحية بحثية، غير متفق عليها وغير حصرية، يقصد بها الرئيسان المشاركون مجرد توضيح العناصر الأساسية التي يمكن النظر فيها من قبل مجموعة العمل لمعالجة المهمة (ج) من المهمات المقترحة لمزيد من العمل ولاستكمال نظام الاشتراك.

طُبِع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. يرجى من السادة

المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها

## أولاً - مقدمة

1- طرحت مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف ("مجموعة العمل") في تقريرها إلى الجهاز الرئاسي قائمة من المهمات المقترحة لمزيد من العمل<sup>1</sup>، تشتمل على العناصر الرئيسية بشأن حزمة التدابير الرامية إلى تحسين هذا الجانب من المعاهدة. وهي ترغب ضمن المهمة الأولى ((أ) و(ب))، في وضع العناصر الخاصة بنظام اشتراك كامل، بما في ذلك النظر في معدلات الدفع التي حصلت على الكثير من الدعم من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة. وبناءً على ذلك، تم إعداد مشروع عناصر نظام اشتراك ناجح، للنظر فيه من قبل مجموعة العمل، وإحالته إلى الجهاز الرئاسي. ووثيقة مشروع الاتفاق الموحد لنقل المواد المنقح<sup>2</sup> مدعومة بتحليل مستفيض حول المسائل التي ما زالت بحاجة إلى اتخاذ قرار بشأنها ومعالجتها.<sup>3</sup>

2- تنص المهمة (ج) على إعداد مسودة تعديل للمعاهدة أو بروتوكول ملحق بها، وذلك على حد سواء لاستكمال نظام الاشتراك والسماح بتوسيع نطاق المحاصيل المشمولة في المعاهدة. وقد أوصت مجموعة العمل، في جملة أمور، الجهاز الرئاسي بمعالجة العلاقة بتنفيذ بروتوكول ناغويا. كما شدد أعضاء مجموعة العمل وقطاع البذور على الأهمية الخاصة لليقنين القانوني في مجال تربية النبات، إذ لعله العامل الوحيد الأكثر أهمية الذي يمكن أن يزيد من استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بموجب المعاهدة، والاتفاق الموحد لنقل المواد ونظام الاشتراك المقترح، وأن يوفر بالتالي مصدراً يمكن الاستناد عليه من إيرادات صندوق تقاسم المنافع القائم على المستخدمين.

3- يتطلب أي تعديل على نص المعاهدة أكثر من إعادة النظر في عدد قليل من المواد، ويعني على سبيل المثال إعادة النظر في التعاريف، وإدماج نظام الاشتراك في إطار لا يتوقعه بعد. وقد يتطلب تعديل المعاهدة لدمج نظام الاشتراك فيها، لأسباب قانونية، تعديل أحكام متعددة، وصياغة مواد جديدة، كما أنه قد يؤدي خلال المفاوضات إلى إعادة فتح النقاش في المعاهدة ككل. لذلك قد يؤدي إلى مراجعة أوسع للمعاهدة وإلى تمديد عملية استكمال نظام الاشتراك على النحو المتوخى في تقرير مجموعة العمل. ويُعتبر التفاوض بشأن وضع صك كبروتوكول يكون مستقلاً عن المعاهدة الحالية مكملاً للمعاهدة التي لا يطال نصّها أيّ تغيير. ولكن بغض النظر عن الشكل القانوني الذي قد يختاره الجهاز الرئاسي في نهاية المطاف للصك القانوني الدولي لاستكمال نظام الاشتراك، لا بدّ من إبراز بعض العناصر الرئيسية في أي حال في أي صك من أجل استكمال نظام الاشتراك. وتركز هذه الوثيقة فقط على تلك العناصر.

4- تبحث بعض البلاغات التي تلقتها مجموعة العمل خلال فترة السنتين في الأهداف الممكنة وطرائق وضع بروتوكول ملحق بالمعاهدة<sup>4</sup>. وقد أخذت في الاعتبار عند إعداد هذه الوثيقة.

<sup>1</sup> أحيل تقرير مجموعة العمل إلى الجهاز الرئاسي في الوثيقة IT/GB-6/15/6.

<sup>2</sup> الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3، مشروع الاتفاق الموحد لنقل المواد المنقح.

<sup>3</sup> الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/4، تعليقات على العناصر الهيكلية لإنشاء نموذج/ نظام اشتراك.

<sup>4</sup> المرفق 4 بالوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/Inf.3، ، والمرفق 4 بالوثيقة IT/OWG-EFMLS-3/15/Inf.3 Add.1.

5- في ما يتعلق بالعناصر الرئيسية، فإن الصك الخاص بنظام الاشتراك سيحتاج على الأقل إلى: (1) تحديد حقوق المشتركين في الحصول عند الطلب على جميع المواد المتاحة من خلال الصك والترتيبات العملية تحقيقاً لهذه الغاية؛ (2) توفير السجل العام للمشاركين؛ (3) تنظيم العلاقات بين المشتركين، وبين المشتركين والأشخاص الطبيعيين والقانونيين من غير المشتركين؛ (4) تصميم بعض المسائل مثل تسوية النزاعات وفقاً لخصائص نظام الاشتراك.

6- وإلى جانب العناصر الرئيسية الواجب توفيرها في الإطار القانوني لنظام الاشتراك، يجوز للبروتوكول تحديد إمكانية توسيع نطاق المحاصيل في المعاهدة إلى قائمة محددة من المحاصيل، أو إذا تقرر ذلك، إلى النطاق الكامل للمعاهدة، أي جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

7- يتضمن الملحق 3 من مشروع الاتفاق الموحد لنقل المواد المنقح العديد من أحكام نظام الاشتراك التي يمكن أن تكون جزءاً من العقد المبرم مع المشترك (وهذا ما سيكون عليه الملحق 3 في الواقع). ويحدد التعليق عناصر نظام الاشتراك التي قد تحتاج إلى الاعتماد على صك قانوني دولي، مثل التعديل أو البروتوكول. ومع ذلك، وبهدف توفير اليقين القانوني، وتقليل تكاليف المعاملات المتعلقة بتربية النبات وزيادة تقاسم المنافع، قد يكون من الممكن أيضاً لا بل من المستحسن جمع العناصر الرئيسية كافة في صك قانوني دولي واحد بطريقة متسقة، بدلاً من صياغة العناصر الأساسية في عقد (خاص). وستكون العناصر الهيكلية والنصية متشابهة. كما أنه سيتوفر قدر أكبر من اليقين القانوني إذا تناول الصك الدولي كلاً من نظام الاشتراك، وتغطية المحاصيل في المعاهدة، وموقع الأحكام المنقحة في المعاهدة حول الوصول إلى المنافع وتقاسمها ضمن الإطار القانوني الدولي الذي يرمي الوصول إلى المنافع وتقاسمها بالنسبة إلى الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وبالتالي فإنه سيكون جزءاً من النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع.

8- لقد تم إعداد هذه الوثيقة بناءً على طلب الرئيسين المشاركين لتوفير معلومات موسعة وبعض العناصر النصية التوضيحية عن المكونات الهيكلية المدرجة في المرفق 4 من الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/4، تحت عنوان *تعليقات على العناصر الهيكلية لإنشاء نموذج/ نظام اشتراك*. وما أن يتم تفصيل إطار ونطاق تعديل محتمل أو بروتوكول، يمكن إعداد نصّ حول سير العمل في حال رغبت مجموعة العمل في ذلك، مع الاستفادة حيثما كان ذلك ممكناً من النصوص القائمة.

## ثانياً- العناصر التي يمكن أن يشملها البروتوكول<sup>5</sup>

9- يصف هذا القسم العناصر الممكنة وبعض مشاريع النصوص النموذجية على سبيل المثال للبروتوكول الملحق بالمعاهدة. ويجوز البحث في عناصر مماثلة في حال التفاوض بشأن إدخال تعديل على المعاهدة. إلا أن ذلك سيتطلب على

<sup>5</sup> إن العناصر التي تتم مناقشتها هنا هي تلك المحددة في الملحق 4 من الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/4، *تعليقات على العناصر الهيكلية لإنشاء نموذج/ نظام اشتراك*.

الأرجح إعادة النظر في عدد من المواد مع الحاجة المحتملة لمراجعة المعاهدة برمتها. وبما أن إعداد عناصر توضيحية تمهيدية لهذا التعديل لا يمكن إلا أن يستند إلى مزيد من التوجيه من مجموعة العمل، يركز هذا القسم على احتمال وضع بروتوكول ملحق بالمعاهدة.

### العنصر 1: الديباجة

10- تقضي وظيفة ديباجة البروتوكول، تماماً مثل ديباجة المعاهدة نفسها، بالمساعدة في تفسير نص الاتفاق، وذلك بطرح القصد الفعلي لدى الأطراف من إبرام الاتفاق. ومن شأنها أيضاً أن تحدد موقع البروتوكول كاتفاق تكميلي، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من دستور المنظمة.

11- من أجل إقامة رابط بين البروتوكول والمعاهدة، قد يكون من الملائم التذكير بأهداف المعاهدة، ولاسيما الهدف الثالث منها الذي ينص على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة للزراعة المستدامة والأمن الغذائي، بما ينسجم مع اتفاقية التنوع البيولوجي. وتبعاً لنطاق البروتوكول، على النحو المتفق عليه في نهاية المطاف، يجوز استرجاع العديد من أحكام المعاهدة في الديباجة.

12- كذلك يمكن للديباجة أن تحدّد علاقة البروتوكول المحتمل بالمعاهدة ذاتها، على سبيل المثال، بصفته تكملة لأهدافها ونطاقها، فضلاً عن إنشاء صك لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

### مشروع نموذج

إن الأطراف في هذا البروتوكول،

- إذ تُعتبر أطرافاً متعاقدة في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، المشار إليها في ما يلي باسم "المعاهدة"،
- إذ تذكّر بأهداف المعاهدة وعلى وجه الخصوص بأن الهدف الثالث من المعاهدة يتعلق بالتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة للزراعة المستدامة والأمن الغذائي؛
- إذ تشير إلى المادة 3 من المعاهدة التي تنص على أن المعاهدة تتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛
- [الأسباب الموجبة لوضع هذا البروتوكول الملحق بالمعاهدة]
- [وإذ تلاحظ أن البروتوكول يجب أن يكون اتفاقاً تكميلياً وفقاً للمادة الرابعة عشرة من دستور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة]
- [وإذ تلاحظ أنه لا يجوز اعتبار أن أي من أحكام هذا البروتوكول هو بمثابة تنازل عن أو تغيير لأي حقوق أو التزامات للأطراف في البروتوكول بموجب المعاهدة]

قد اتفقت على ما يلي:

## العنصر 2: الأهداف

13- ليس من المؤكد قانوناً أن ثمة حاجة إلى أهداف منفصلة عن أهداف المعاهدة في مثل هذا البروتوكول. من ناحية أخرى، سيكون من الممكن أيضاً مراجعة أهداف المعاهدة واستكمالها بأهداف أكثر تحديداً من البروتوكول نفسه. وغالباً ما تسترجع بروتوكولات المعاهدات والاتفاقيات الأخرى أهداف المعاهدة أو الاتفاقية المعنية<sup>6</sup>.

## العنصر 3: التعاريف والمصطلحات المستخدمة<sup>7</sup>

14- إن العلاقة بين التعاريف الواردة في البروتوكول وتلك الموجودة في المعاهدة نفسها والاتفاق الموحد لنقل المواد بصيغته المعدلة تتطلب دراسة متأنية، حيث أن عدداً من التعاريف الواردة في المعاهدة قد تحتاج لمزيد من التوضيح أو التعديل في البروتوكول، فضلاً عن الحاجة إلى مجموعة جديدة من التعاريف الخاصة بالبروتوكول كتعريف "نظام الاشتراك" وعناصره على سبيل المثال.

15- في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المعاهدة نفسها تتضمن عدداً قليلاً من التعاريف وأن العديد من المصطلحات غير محددة بوضوح، مثل "النظام المتعدد الأطراف". ويجوز اعتماد نهج مماثل في حال صياغة البروتوكول.

### مشروع نموذج

- لأغراض هذا البروتوكول، تُعتمد التعاريف الواردة في المادة الأولى من المعاهدة.
  - بالإضافة إلى ذلك:
- 1: يُقصد بـ"الجهاز الرئاسي" الجهاز الرئاسي للمعاهدة؛
  - 2: يُقصد بـ"المعاهدة" المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001؛
  - 3: يُقصد بـ"الطرف"، ما لم يدل السياق على غير ذلك، طرف في هذا البروتوكول.

## العنصر 4: علاقة البروتوكول بالمعاهدة

16- إذا قرر الجهاز الرئاسي اختيار صك قانوني مستقل مثل بروتوكول ملحق بالمعاهدة بدل تعديل المعاهدة، سيكون من المهم توضيح العلاقة بين البروتوكول والمعاهدة، وبالتالي طبيعة البروتوكول نفسه. وتبعاً لقرار الجهاز الرئاسي، سيتعين على البروتوكول بعد ذلك تحديد العلاقة بين أحكامه والأحكام ذات الصلة بموجب المعاهدة<sup>8</sup>.

<sup>6</sup> أنظر، على سبيل المثال، ديباجة بروتوكول ناغويا التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي.

<sup>7</sup> المرجع نفسه، المرفق 1، "التعاريف".

<sup>8</sup> للاطلاع على الفروقات بين تعديل المعاهدة ووضع بروتوكول المعاهدة، أنظر الوثيقة IT/OWG-EFMLS-3/15/Inf. 4، الجزء الرابع، والوثيقة IT/OWG-EFMLS-2/14/4، الجزء الثالث جيم.

17- تشكل العلاقة مسألة قانونية معقدة، الأمر الذي يتطلب صياغة دقيقة بمشاركة خبراء قانونيين، وربما تُعالج بالطريقة الفضلى عند الاتفاق على الأحكام الرئيسية للبروتوكول.

### العنصر 5: النطاق والتغطية

18- تنص المهمة (ج) من المهمات المقترحة لمزيد من العمل على توسيع نطاق المحاصيل المشمولة في المعاهدة، لتشمل نطاق المعاهدة بحد ذاتها، أي كل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما هو وارد في المادة 3 من المعاهدة، أو قائمة محددة من المحاصيل. أما كيفية القيام بذلك والمواد المشمولة فهو أمر لم يتحقق بشأنه اتفاق جوهري وسياسي حتى الآن، كما يتبين من النص الموضوع بين قوسين في المهمة (ج).

19- وعلى أية حال، سيكون من المهم بشكل خاص تجنب المناطق الرمادية والتداخلات التي قد تؤدي إلى نقص في الوضوح واليقين بشأن تلك الموارد التي تنسحب عليها المعاهدة بحد ذاتها، وتلك التي سيشملها البروتوكول المحتمل، لا سيما إذا كان هناك اختلافات جوهرية في حقوق مستخدمي هاتين المجموعتين من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وواجباتهم.

20- إذا ما تقرّر توسيع نطاق المحاصيل لتشمل نطاق المعاهدة بكامله، أي بمعنى آخر كل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، فإن الصياغة الممكنة لنطاق البروتوكول قد يكون "الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة غير المدرجة في النظام المتعدد الأطراف للوصول إلى المنافع وتقاسمها المنصوص عليها في المادة 11 من المعاهدة". ومثل هذا التعريف القائم على الاستبعاد يسمح بتجنب التداخل المحتمل بين مجموعتي المواد، ويحدد العلاقة بين نطاق البروتوكول ونطاق النظام المتعدد الأطراف في المعاهدة. وباعتبار أن هدف مجموعة العمل يقضي بأن يكون هناك نظام متعدد الأطراف معزز بدلاً من أنظمة متعددة، فإن البروتوكول سيحتاج بالتالي إلى أن ينص على أي من أحكام المعاهدة التي ترعى النظام المتعدد الأطراف الذي سيوسّع ليشمل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي سيرعاها البروتوكول.

### نموذج مشروع

يُطبّق هذا البروتوكول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي لم يتم تضمينها في النظام المتعدد الأطراف للوصول إلى المنافع وتقاسمها بموجب المادة 11 من المعاهدة.

## العنصر 6: الانسجام مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها

21- إن المعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها هما في حالة انسجام أحدهما مع الآخر. ومع ذلك، فقد شدد قطاع البذور على أنه لكي تكون أي ترتيبات في النسخة المنقحة من الاتفاق الموحّد لنقل المواد، ولاسيما في نظام الاشتراك جذابة للمستخدمين من جهة، ولتولّد إيرادات قائمة على المستخدمين لصالح صندوق تقاسم المنافع من جهة أخرى، لا بدّ من توفير اليقين القانوني بشأن وضع المواد التي لم يتم الحصول عليها بموجب عقود مبرمة وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي.

22- في الوقت الحاضر، فإن مربي النباتات ملزمون بتقديم دلائل على أن المواد التي استخدموها تم الحصول عليها وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي. وفي حين يعترف بروتوكول ناغويا بدور المعاهدة والنظام المتعدد الأطراف التابع له، هناك مستوى أدنى من اليقين القانوني بشأن المواد الأخرى التي لا تطبّق عليها العقود التي أنشئت بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا سيما عندما يتم استخدامها في التربية بالتزامن مع مواد يتم الوصول إليها بموجب الاتفاق الموحّد لنقل المواد.

23- يُعتبر ذلك بالغ الأهمية، بما أن أحد أهداف نظام الاشتراك المقترح يقضي بأن لا يحتاج المشتركون لتتبع استخدام المواد المستزرعة أو استخدام الاتفاقات الموحدة لنقل المواد لتبادل المواد مع المشتركين الآخرين.

24- تشير البلاغات الواردة إلى مجموعة العمل إلى أن عكس عبء الإثبات، كأن تطبّق المعاهدة على المواد الخاصة بـمشترك، إلا إذا تبين خلاف ذلك، يبرز كأحدى الوظائف الرئيسية للبروتوكول، ويجب أن يوفر تناغماً عملياً في تطبيق جميع الصكوك القانونية الدولية التي ترعى تربية النباتات. وفي سياق تطوير نظام اشتراك كامل، يقترح أن يتم اعتبار الشهادة التي تثبت صفة مربي النباتات كمشارك، أو إدراج مشترك في السجل الرسمي والعام للمشاركين، شهادة امتثال معترف بها دولياً بموجب بروتوكول ناغويا.

25- ستكون الصياغة القانونية الواضحة أساسية ما إن يتمّ توضيح المفاهيم الأساسية.

## العنصر 7: إنشاء نظام الاشتراك، في سياق نهج الوصول إلى المنافع وتقاسمها التابع للمعاهدة<sup>9</sup>

26- تشير البلاغات الواردة التي تصف البروتوكول المحتمل إلى أنه على البروتوكول أن يوفر الإطار القانوني لنظام اشتراك كامل، وقائم بذاته يشمل مجموعتي المواد التي ينطبق عليها النظام المتعدد الأطراف في الوقت الراهن، والمواد المشمولة في نطاق المحاصيل الموسع، مع مجموعة من الإجراءات والحقوق والواجبات منسّقة قدر المستطاع. ويتضمن

<sup>9</sup> أنظر الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/4، تعليقات على العناصر الهيكلية لإنشاء نموذج/ نظام اشتراك، والإطار 3، تنفيذ جوانب رئيسية في نموذج/ نظام الاشتراك.

الملحق 3 من مشروع الاتفاق الموحد لنقل المواد المنقح بالفعل عدداً من العناصر الخاصة بمثل هذا النظام، بعد إجراء التغييرات اللازمة، قد يُستفاد منه في صياغة هذا العنصر من البروتوكول. لهذا السبب، قد يكون من المستحسن اعتماد أي نسخة منقحة للاتفاق الموحد لنقل المواد والبروتوكول معاً، بحيث تتم صياغتهما بطريقة متنسقة تماماً واعتمادهما كأجزاء متكاملة من نظام متماسك تماماً.

27- إلى جانب النصوص التي تحدد الجهات المخولة للاشتراك وكيفية الاشتراك، يمكن أن يتضمن هذا العنصر الحقوق الأساسية للمشاركين في الحصول على المجموعة الكاملة من الموارد الوراثية التي تنطبق عليها المعاهدة والبروتوكول الملحق بها، والحقوق والالتزامات المتصلة بتبادل المواد بين المشاركين ومع غير المشاركين.

28- غير أنه يبدو من الحكمة أن يُعطى الجهاز الرئاسي، الذي قد يعمل بوصفه اجتماع الأطراف في البروتوكول، صلاحية أن يكون قادراً على تحديد الشروط والأحكام المحددة لنظام الاشتراك وإبقائها قيد المراجعة، والآليات التي سيتم تنفيذها بموجبها، كما هي الحال مع الاتفاق الموحد لنقل المواد في الوقت الراهن.

#### مشروع نموذج

وافقت الأطراف على إنشاء نظام اشتراك من شأنه أن يسهل تبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ويشكل آلية لتقاسم المنافع النقدية.

يحق لجميع الأشخاص الطبيعيين والقانونيين [ضمن اختصاص أي طرف من الأطراف في هذا البروتوكول] في الاشتراك خطياً في نظام الاشتراك.

يجب على [الجهاز الرئاسي العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا البروتوكول] أن يقرر ما إذا كان على الاشتراك أن يغطي [محصولاً أو محاصيل]، [جميع المحاصيل التي يغطيها نظام الاشتراك] أو [ما إذا كان للمشارك المحتمل إمكانية الاختيار بين اشتراك يغطي [محصولاً أو محاصيل] واشتراك يغطي [جميع المحاصيل التي يغطيها نظام الاشتراك]].

[بند حول تقاسم المنافع النقدية ("رسوم الاشتراك")].

[...]

يجب على [الجهاز الرئاسي العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا البروتوكول]، أن يوافق في اجتماعه الأول، على شروط وأحكام نظام الاشتراك.



### العنصر 8: إنشاء سجل دولي للمشاركين وتشغيله<sup>10</sup>

29- يتعين على البروتوكول أن ينشئ بشكل رسمي سجلاً دولياً للمشاركين معترفاً به دولياً يشكل عنصراً هيكلياً رئيسياً من عناصر نظام الاشتراك، وذلك لإنشاء الحقوق والالتزامات القانونية للمشاركين في نظام الاشتراك، كجزء من الإطار الدولي الشامل للوصول إلى منافع الموارد الوراثية وتقاسمها، وفي وجه الأطراف الثالثة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يستند نقل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى مشترك، إلى المعلومات الواردة في السجل الدولي. وكما ورد في الفقرة 25 أعلاه، فإن وظيفة رئيسية أخرى للسجل تقضي بتوفير اليقين القانوني للمستخدمين في ما يتعلق بالتزاماتهم بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها. ويتم تحديد تأثير التسجيل تجاه كافة ضمن البروتوكول، وبالتالي الاعتراف به في سياق النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها<sup>11</sup> بموجب المادة 4 من بروتوكول ناغويا. وستشكل عملية التسجيل أيضاً آلية لزيادة المساءلة المؤسسية كما هي الحال مع السجلات الدولية التابعة لسكوك قانونية دولية أخرى<sup>12</sup>.

30- يحتاج هذا العنصر من البروتوكول إلى تحديد الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن يتضمنها السجل واستمارة التسجيل التابعة له. وقد يحدد أيضاً الظروف المحتملة لرفض التسجيل وإبطاله. كما قد يحدد الظروف الممكنة لإلغاء الاشتراك من قبل المشترك. كذلك يجب أن يذكر فترة صلاحية التسجيل وشروط تجديده من قبل المشترك. وينبغي أن يحدد النص أيضاً ضرورة توفير الشفافية وإمكانية وصول الجمهور إلى السجل، بما في ذلك في شكل إلكتروني، بحيث يسهل البحث فيه والوصول إليه من قبل جميع المشاركين والجمهور العام. كما أنه قد يحدد البيانات الخاضعة للسرية، كما هو الحال في الوقت الراهن مع مستودع البيانات التابع للنظام المتعدد الأطراف، في إطار إجراءات الطرف الثالث المستفيد.

#### مشروع نموذج

يتم إنشاء سجل دولي بموجب هذه الوثيقة كجزء من نظام الاشتراك بموجب هذا البروتوكول.  
يكون بمثابة وسيلة للمستخدمين للاشتراك في نظام الاشتراك.  
ويوفر وصول الجمهور إلى المعلومات غير السرية ذات الصلة بسير عمل نظام الاشتراك بموجب هذا البروتوكول.  
ويجب أن يكون قابلاً للبحث من قبل أي فرد من الجمهور.

<sup>10</sup> المرجع نفسه، الفقرة 31، والإطار 3.

<sup>11</sup> القرار 1/10، مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الديباجة، الفقرة 5.

<sup>12</sup> على سبيل المثال، أنظر الفقرة 2 من ديباجة بروتوكول بشأن انطلاق الملوثات وسجلات النقل في إطار اتفاقية الحصول على المعلومات، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات وتحقيق العدالة في المسائل البيئية (1998).

### العنصر 9: ضمان التقاسم الفعال للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

31- يبقى قرار واحد يجب اتخاذه يتعلق بما إذا كان ينبغي أن يكون نظام الاشتراك الخيار الوحيد للمستخدمين، أو ما إذا كان ينبغي أن يستمر توفير خيار الوصول الفردي إلى العينات إلى المستخدمين، كما يرد في المادة 6-7 من الاتفاق الموحد لنقل المواد، وفي هذه الحالة، كيف ينبغي التوفيق بين العلاقة بين الخيارين.

32- علاوة على ذلك، واستناداً إلى التحليل الاقتصادي لاستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، يتضح أن الإيرادات القائمة على المستخدمين ستبقى مكوناً واحداً فقط، لا بل مكوناً بسيطاً، من مجموعة من الروافد الإلزامية والطوعية لإيرادات صندوق تقاسم المنافع. وبالتالي، يمكن لهذا العنصر من البروتوكول أن يضع الإيرادات القائمة على المستخدمين ضمن هذه المشهد الأوسع الذي يشمل، على سبيل المثال، إمكانية وضع آلية مساهمات الأطراف المتعاقدة، لضمان إيرادات مستدامة ويمكن التنبؤ بها (المهمة دال من المهمات المقترحة لمزيد من العمل). وتبحث الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/Inf.5، مقترح لوضع آلية ممكنة مساهمات الأطراف المتعاقدة في صندوق تقاسم المنافع.

33- إن المعاهدة تتضمن بالفعل آليات من قبيل وضع هدف للتمويل (المادة 18-3)، وعمليات استعراض لفعالية الأحكام المتعلقة بالوصول إلى المنافع وتقاسمها (المواد 11-4 و 13-2(د)(2))، واستعراض دوري لاستراتيجية تمويلها (المادة 19-3(ج))، وأحكام مماثلة قد تشكل جزءاً من هذا العنصر من البروتوكول.

#### مشروع نموذج<sup>13</sup>

اتفقت الأطراف على إنشاء آلية مساهمات الأطراف على النحو التالي:

- على الآلية أن تكفل إيرادات مستدامة وقابلة للتنبؤ لصندوق تقاسم المنافع؛
- على هذه الآلية أن تغطي النقص بين الموارد المالية الناشئة عن نظام الاشتراك وأهداف التمويل المقررة.

### العنصر 10: الأحكام المؤسسية

34- يمكن لهذا العنصر الانطلاق من نصوص الجزء السابع من المعاهدة بعنوان: *الأحكام المؤسسية*، حسب مقتضى الحال. ولا يجوز اتباع نصوص وأحكام هذه المواد حرفياً، وعلى الصياغة أن تخدم في المقام الأول أهداف الجهاز الرئاسي من اعتماد بروتوكول، مع العناصر المذكورة أعلاه، من بين جملة أمور أخرى.

<sup>13</sup> استناداً إلى المعلومات الواردة في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/Inf.5، البحث عن اقتراح لوضع آلية مساهمات الأطراف المتعاقدة في صندوق تقاسم المنافع.

35- علاوةً على ذلك، يمكن النظر في عدد من المسائل الإضافية أيضاً في جزء من البروتوكول، مثل بند لتمكين التطبيق المؤقت للبروتوكول، بانتظار دخوله حيز التنفيذ، كما حدث في بعض المعاهدات الأخرى<sup>14</sup>. ويمكن لمسودة البروتوكول أن تستفيد من الأحكام ذات الصلة في مثل هذه المعاهدات. وهذا من شأنه أن يسرع إلى حد كبير تنفيذ القرارات والأهداف الواردة في البروتوكول ووتيرة توفر الإيرادات القائمة على المستخدمين.

### ثالثاً- خلاصة

36- إن الهدف من هذه الوثيقة هو تزويد مجموعة العمل بلمحة أولية عن المحتويات المحتملة للبروتوكول الذي يهدف في المقام الأول إلى إقامة نظام الاشتراك للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

37- كذلك يمكن أن تكون العناصر المبينة في هذه الوثيقة باعتبارها عناصر محتملة من البروتوكول الذي يشكل أداة مستقلة عن المعاهدة موضوع تعديل المعاهدة نفسها. ومن شأن اقتراح التعديل تحديد بنود المعاهدة التي تحتاج إلى تعديل والشروط الإضافية التي ينبغي أن تتضمنها المعاهدة.

<sup>14</sup> الفقرتان 40 و41 بالوثيقة 4/Inf.3/15-EFMLS-IT.